

الفصل التاسع

إستراتيجية الوقاية وعلاج ظاهرة الجنوح

1. انتشار وتطور الظاهرة عبر العالم
2. لحة تاريخية عن نشأة مؤسسات رعاية الأحداث
3. الخلفيات النظرية لطرائق الوقاية وعلاج الظاهرة:
 - 1.3. المدرسة التقليدية
 - 2-3. المدرسة التقليدية الجديدة
 - 3-3. المدرسة الوضعية
 - 4-3. حركة اللطاع الاجتماعى
4. ظهور محاكم الأحداث
5. إستراتيجية الوقاية وعلاج الظاهرة فى بعض دول العالم:
 - 1-5. إستراتيجية الوقاية وعلاج الظاهرة (فرنسا نموذجا):
 - 2.1.5. الجهاز القضائى وامتداداته فى فرنسا هو المسؤول المباشر عن الأحداث الجانحين
 - 3-1-5. مجال الوقاية ما فى يتوسع
 - 4-1-5. سياسة المدينة
 - 5-1-5. وقاية الجانحين مهمة التربية الوطنية
 - 6-1-5. وقاية الجانحين مهمة جهاز العدالة
 - 7-1-5. أنماط جديدة لوقاية الشباب فى خطر
 - 8-1-5. الدرك الوطنى فى تجربة أنماط جديدة للوقاية
 - 9-1-5. الشرطة فى تجربة أنماط جديدة للوقاية
 6. الإستراتيجية الإنجليزية الإنجليزية فى الوقاية وعلاج الظاهرة
 7. الإستراتيجية الأسبانية فى الوقاية وعلاج الظاهرة
 8. تجارب أخرى فى الوقاية وعلاج الظاهرة
 9. الإستراتيجية الجزائرية فى الوقاية وعلاج الظاهرة:
 - 1-9. قانون الإجراءات المدنية
 - 2-9. قانون العقوبات
 - 3-9. مجموعة نصوص قانونية
 10. مراكز حماية ورعاية الشباب:
 - 1-10. المراكز ذات النظام المغلق
 - 1-1-10. المصالح ذات النظام المفتوح وشبه المفتوح
 - 2-1-10. المراكز المتخصصة لإعادة التربية
 - 1.1.10. المراكز المتعددة الصلاحيات لرعاية الشباب
 - 2-2-10. المصالح ذات النظام المفتوح وشبه المفتوح
 - 1-2-10. مصلحة الملاحظة
 - 2-2-10. مصلحة التربية
 11. تعليق

الفصل التاسع

إستراتيجية الوقاية وعلاج ظاهرة الجنوح

1. انتشار وتطور الظاهرة عبر دول العالم

من المشاكل المعقدة والمتعددة الأبعاد التي تنخر قلب المجتمعات، والتي يواجهها بالأخص العصر الحالى هي مشكلة إجرام الأحداث؛ حيث يلاحظ تطورهما المهول عبر الإحصائيات الرسمية فى غالبية الدول.. ففى الجزائر انتقل عدد الجانحين المقبوض عليهم مثلا فى بداية سنوات التسعينيات من 4851 ليصل فى نهاية التسعينيات إلى 23604، الشرطة القضائية والمديرية العامة للأمن الوطنى، الجزائر) أما فى فرنسا مثلا وهى بلد متقدم فى الوقاية من الجنوح فـ "...تطور عدد الجانحين المقدمين للمعدالة من 9300 فى سنة 1993، إلى 154000 فى سنة 1997 أى تطور بنسبة 65% فى مدة أربع سنوات .." (www.justice.gouv.) ؛ مما عكس خطورة الأمر، الشيء الذى دفع معظم دول العالم للتحرك من أجل الوقاية ومعالجة هذا الداء الذى أصاب رأس مال ومستقبل تواجده الأمم.

فنتج عن ذلك تراث لا يستهان به من الدراسات والأفكار الناتجة عن المؤتمرات الدولية المختلفة والندوات الإقليمية المتعددة.

وقبل الدخول فى كيفية معالجة الظاهرة من قبل الدول المختلفة ومن بينها الجزائر.. فإنه يستحسن المرور ولو بسرعة بلمحة تاريخية عن إنشاء مؤسسات رعاية الأحداث، وعن الخلفيات النظرية التى نجمت عنها أفكار وطرائق مختلفة للعلاج .

2. لمحة تاريخية عن نشأة المؤسسات الأولى لرعاية الأحداث

إن ظروف نشأة مؤسسات رعاية الأحداث فى الماضى لم تكن كما هى عليه الآن كأماكن لعزل الأطفال الجانحين والمشردين .
وقد بدأت هذه المؤسسات على شكل :

1. منازل للإصلاح:

حيث أول ما ظهرت بمدينة لندن عام 1557 باسم The Bridewell إذ كانت تضم الأطفال المتسولين والعاشرات وغيرهم جنب إلى جنباً، حيث يتعرض الأطفال فيها إلى صنوف القسوة والإهمال .

وقد تناولت قوانين الفقر Poverty Laws التي طبقتها إنجلترا في بداية القرن السابع عشر 1601 م بعض نواحي الرعاية الخاصة بالأطفال، عن طريق تدريبهم وتشغيلهم بدلاً من أن يتركوا عالة على المجتمع؛ حيث نصت هذه القوانين على :

- 1- العمل على تشغيل الأطفال الذين يثبت التحرى عجز والديهم عن إعالتهم.
- 2- إيجاد صناعات جديدة يدرّب عليها الأطفال الفقراء .

وفى سنة 1618 ظهرت فكرة جمع الأطفال المتسولين والمشردين والجانحين من شوارع لندن، حيث أرسلوا إلى مستعمرة (فرجينيا) فى أول حملة مكونة من 75 طفلاً و52 قناة .

وفى سنة 1703 أنشأ البابا " كليمنت الحادى عشر " مؤسسة نموذجية فى مدينة روما سماها Hospice of Can Michele ، استهدفت تعليم الأبناء الأدب والأخلاق، وتنمى فيهم الفضيلة التى يمكن بها القضاء على الرذيلة . وقد كتب البابا شعاراً على باب مؤسسته " لا يكف أن تكبح بها جماح الأشرار بالعقاب إلا إذا أرشدتهم أولاً بالفضائل إلى طريق نظام إصلاحى " .

غير أن الرعاية ضلت تشوبها القسوة فى أحيان كثيرة كعقوبة الجلد، لكل من يرفض العمل أو يعترض على النظام الموضوع .

هذا النظام اعتمده فيما بعد المصلح الإنجليزى " جون هاورد John Howard " الذى تعتبره إنجلترا عميد حركة إصلاح المؤسسات العقابية فى العلم؛ حيث نقل هذا النظام إلى إنجلترا، وأنشأ مؤسسة ماثلة لمؤسسة البابا ؛ إذ كان يؤمن بأن التعاليم الدينية هى جذور الاستقامة . ومنذ ذلك الحين انتشر نظام المؤسسات الأهلية فى العالم، وبعدها صدر عام 1857 قانون يخول لهذه المؤسسات إيواء الأحداث المنحرفين .

- فى الولايات المتحدة : ظهرت فكرة إيداع الأطفال بملاجئ إبان حرب الاستقلال

والحروب الأهلية، وأول ملجأ تذكره المراجع الأمريكية (ملجأ نيواورليانس سنة 1729).

في سنة 1824 أنشئت جمعية (إصلاح الأحداث) حيث وضعت بعض الأسس، منها:

- 1- أن يحاط الصغير برعاية عاطفية، يستعيز عنها عن حنان الوالدين.
 - 2- أن ترتبط مدة الإقامة بمدى نجاح الصغير في مواجهة الحياة في البنية الطبيعية.
 - 3- أن يطبق نظام الرعاية اللاحقة؛ ضماناً لعدم انتكاس الأطفال.
- وفي سنة 1853 ظهرت جمعية (مساعدة الأطفال). ولهذه الجمعية مع جمعية (إصلاح الأحداث) فضل كبير على صدور قانون رعاية الأطفال في سنة 1875، الذي كان له الفضل في تنظيم رعاية الأطفال؛ حيث نص على:
- قبول الأطفال العاديين بين 6 - 12 سنة بالملاجئ والمؤسسات الخاصة.
 - أن يكون لكل ملجأ طبيب يشرف على الحالة الصحية.
 - عزل المرضى في أماكن خاصة.
 - أن يكون لكل طفل سجل خاص به، تدون به جميع البيانات كتاريخ القبول والحالة الصحية ومعلومات أخرى. وهو كما يلاحظ بداية تطور في معاملة الأحداث الجانحين.

2. نظام الأكواخ؛

إن نظام منازل الإصلاح أخذ يتعرض لانتقادات كثيرة نتيجة لعدم تحكم القائمين عليه وانتشار الأوبئة والأمراض المعدية؛ مما أدى إلى تقسيم " منازل الإصلاح إلى أقسام أو أكواخ كما كان يطلق عليها في ذلك الوقت، وهي بيوت صغيرة تسمح للطفل بالتمتع بالأطمئنان والاستقرار والأمن والشعور بأنه فرد له كيان وحقوق.

وكان أول من أنشأ نظام الأكواخ القاضى " فريدريك أوجيست " سنة 1993 بمدينة تور Tours الفرنسية، ثم انتشر بعدها هذا النظام في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية 1854.

ومن محاسن هذا النظام أنه كان يحقق رعاية أكثر بنفقة أقل .
وفي مصر أشرف على تطبيق هذا النظام الاتحاد المصرى لرعاية الطفولة فى سنة 1952، وكان القصد من ذلك التقريب بين حياة هذه المؤسسات والحياة السرية ؛ حيث كان بكل كوخ "أسرة" مشرفة تقوم بدور الأم يعاونها أخصائى اجتماعى يقوم بدور الأب .

3. نظام رعاية الأطفال فى أسر (الرعاية البديلة) :

بدأ هذا النظام فى الولايات المتحدة الأمريكية فى سنة 1875 حيث اشتمل على شكلين من الرعاية :

- الشكل الأول : نظام رعاية الأطفال داخل المؤسسات .

- الشكل الثانى : نظام رعاية الأطفال فى الأسر .

لقد انتشر النظام الثانى أكثر وذلك لأن تنفيذه أقل كلفة من نظام المؤسسات؛ فضلا عن أنه يتماشى مع النظام الطبيعى لتنشئة الطفل ؛ مما استلزم اختيار الأسر الصالحة لهذا النوع من الرعاية، بحيث يوضع الطفل المناسب فى الأسرة المناسبة .

بعد صدور قانون 1875 أوصى مؤتمر البيت الأبيض بموجب عدم نزع الطفل من أسرته لسبب اقتصادى، بل إن الواجب منح هؤلاء الأرامل إعانات لرعاية أبنائهم وكذا توجيههم مهنيًا للحصول على دخل مناسب؛ إذ رؤى أن ذلك لا يضر بهؤلاء الأبناء .
ملخص عن (محمد طلعت عيسى وآخرين، د.ت، ص 326-330).

4. نظام دور الحضانة :

تأسست هذه الدور بقصد حماية الأطفال وتوفير الرعاية لهم لفترة مؤقتة أثناء غياب الأمهات ؛ حيث كان العامل الرئيسى فى إنشاء هذه الدور هو خروج المرأة للعمل ، وهى موجهة خصيصا للأطفال مادون سن المدرسة .

وبدأ انتشار هذه الدور فى أوروبا ؛ بالأخص فى بداية ظهور الثورة الصناعية فى بداية القرن التاسع .

5. نظام المزارع :

ظهر هذا النظام بمصر فى سنة 1907؛ حيث قبض على الأطفال المشردين ووضعوا

فى مزارع ليتدربوا على الزراعة.. تم بعدها إقطاعهم بعض الأراضى، بعد تخرجهم من هذه المزرعة، وأسرع رجال الشرطة بالقبض على هؤلاء الأطفال. وبذلك انقلبت هذه المزارع من مؤسسة تربوية إلى سجن يحشد فيه الأطفال، وأهملت الناحية الصحية والأخلاقية فتفشّت الأمراض والقدارة؛ مما دفع بالمسؤولين إلى إعادة النظر فى هذه التجربة.

فى سنة 1944 تحول مشروع المزارع إلى مشروع صناعى، جمع له الأطفال من القاهرة بأمر عسكري، وأرسلوا إلى قرية الهاجرين بالحلة الكبرى، وصرف المشرفون عليه أموالا كبيرة لكن دون نتيجة تذكر. ولم يستمر هذا المشروع أكثر من سنة واحدة، واضطرت السلطات فى سنة 1945 إلى تصفية هذه المستعمرة ورد الأطفال إلى ذويهم، وتحويل بعضهم إلى الملاجئ، فى (محمد طلعت وآخرين، د.ت، ص ص 126-129).

3. الخلفيات النظرية لطرائق علاج الظاهرة الجناحية:

إن تطور التشريعات الجنائية الحالية يرجع الفضل فيه أساسا إلى ازدهار الآراء والأفكار الفقهية بمختلف أنواعها، وهذا التطور يعزى إلى الكم الهائل من البحوث والتجارب فى ميدانى علم العقاب وعلم الإجرام، اللذين يهدفان إلى الكشف عن أسباب الجريمة وعلاجها، قصد وقاية المجتمع الإنسانى منها.

وقد مر الفقه فى هذا الجانب بمراحل حسب مختلف النظريات، التى حاولت أن تجتهد فى التفسير لتتوحد الوقاية والعلاج، كالتالى:

1.3. المدرسة التقليدية:

ظهرت هذه المدرسة على يد الفقيه "بكاريا" فى أوضاع ساد فيها اللا عدل والاستقرار؛ "فالعقوبات كانت قاسية، والجرائم غير محددة، وسلطات القضاء مطلقة، والمساواة بين الناس كانت معدومة..." (جلال ثروت، 1983، ص 83).

لكن ذبوع أفكار "روسو" فى ذلك الوقت كان لها صدى كبير على الأفكار التى صاغها "بكاريا"؛ حيث ظهرت على شكل مبادئ نادى بها، وهى:

- إن التشريع هو أساس الجريمة والعقاب، فعلى القاضى أن يلتزم حدود وظيفته.
- إن هدف العقوبة لا يمكن أن يكون فى صالح المجموع، ومصلحة المجموع لا تتحقق بعقوبة قاسية لا تتناسب وجسامة الجريمة؛ أى اعتماد ضابط موضوعى ينظر إلى مدى

ما حققته الجريمة من ضرر المجتمع لا إلى شخص المجرم .. وعليه يجب ربط العقوبة بالجريمة لا بالمجرم فتشدد أو تخفف؛ تبعاً لما إذا كانت الجريمة جسيمة أو بسيطة.

- إن المجرم حر الإرادة إلا أنه أساء باختياره وإرادته استعمال حريته، ما عدا عديم التمييز أو فاقد الإرادة كلية، وعلى ذلك فلا مجال لعقاب المجنون والصغير غير المميز، كما أنه لا مجال للاعتراف بمسؤولية مخففة... (صبحي نجم، 1988، ص 60-61).

يعتبر الفقيه " بكاريا " بأفكاره هذه من المجددين في الفكر الجنائي ، والتغيرات التي نتجت في سياسة التجريم والعقاب مقارنة، بما كان جارياً في ذلك الوقت.

إلا أن المدرسة التقليدية هذه وقعت في تناقض من حيث إنها أهملت شخص المجرم وعوامل انحرافه كما رفضت المسؤولية المخففة . ونادت بالمسؤولية المطلقة في العقوبة بين مرتكبي الجريمة نفسها، إلا أنها أغفلت فكرة الردع الخاص؛ أي أن يكون للعقوبة هدف إصلاح المحكوم عليه ومنعه من العودة للإجرام. (صبحي نجم، 1988، ص 64).

ونتيجة لهذه النقائص، ظهر ما يسمى بالمدرسة التقليدية الجديدة.

3.2 المدرسة التقليدية الجديدة:

ومن مؤسسيها الفقهاء "ارتولان، كرار، هوس " حيث نادت باتجاه توفيقى، وأسست العقوبة على فكرتى العدالة والمنفعة، أى إن الجزاء يوقع ضماناً لانتظام الحياة الاجتماعية، بيد أنه يلتزم حدود العدالة.

وهكذا .. فإن المقياس الصحيح للعقاب أساسه العدالة، بشرط ألا يزيد عن مقتضيات المنفعة الاجتماعية، وبناء على ذلك جاءت مبادئها كما يلي:

- إقرار مبدأ العقوبة بين حدين أقصى وأدنى.
- إقرار مبدأ المسؤولية المخففة حسب القدرة الحقيقية للشخص على الإدراك والتمييز، والقدرة على الاختيار.
- سارت بين جسامه الأثم والعقوبة بما يحقق العدالة.

ورغم ما جاءت به من جديد مقارنة بالمدرسة التقليدية، من حيث إنها اهتمت لأول

مرة بشخص المجرم، وتقدير الظروف الدافعة إلى الجريمة، وتوسعت في فكرة موانع المسؤولية، وجمعت بين العدالة والمحافظة على النظام الاجتماعي كهدفين للعقوبة .. إلا أنها أغفلت أن هدف العقوبة هو إصلاح المنهج. كما سارت بين جسامه الإثم والعقوبة دون أن تضع معياراً لهذه الجسامه، وهذا ما جعل أصحاب المدرسة الوضعية يردون على أصحاب المدرسة التقليدية، ويعملون على تطوير المدرسة التقليدية الحديثة.

3.3 المدرسة الوضعية؛

تعتبر المدرسة الوضعية كرد فعل على أفكار المدرسة التقليدية، وكتطوير لما نادى به المدرسة التقليدية الحديثة؛ حيث ظهرت على يدى كل من "شيزارى لمبرونزو، وجارفالو، وفيرى" وكلهم من إيطاليا؛ إذ إن لهم الفضل فى إقامة صرحها، وسميت بالمدرسة الوضعية لاتباعها المنهج العلمى التجريى، ومحاولة ابتعادها عن الغيبات التى نادى بها المدرسة التقليدية، حيث اعتبرت القانون ليس حياً يوحى مستمداً من أعلى يتصوره العقل، ولكنه يجب أن يكون نتاج الحاجات الملحة للحياة، فى الجماعة، وأن علاقته بالبيئة هى علاقة سبب بمسبب .

ولذلك نظرت المدرسة الوضعية، إلى أن الظاهرة الإجرامية مجرد ظاهرة قانونية.. فلا بد من ردها إلى أسبابها الموضوعية والشخصية التى أفضت إليها؛ مما حدا بـ"لومبروزو" إلى إرجاع الجريمة إلى أسباب بيولوجية، تظهر على جسم الإنسان، بالإضافة إلى طباع بدائية، فى حين أرجعها "فيرى" إلى عوامل اجتماعية مناوئة محيطه بالإنسان، وأن وجود هذه العوامل المضادة يفضى حتماً إلى نشوء الظاهرة الإجرامية.. لذلك نادى "فيرى" بضرورة الدفاع عن المجتمع باتخاذ التدابير المناسبة قبل المجرم.

وعليه.. انتهت المدرسة الوضعية إلى مجموعة من المبادئ الجديدة، وهى كالآتى :

- إن الإنسان مسير فى تصرفاته وبالتالي المجرم كذلك.. إذ توجهه سلوكيات داخلية وخارجية؛ مما يجعله يعيش تحت قوة الحتمية، وبالتالي يجب التخلّى عن فكرتى المسؤولية الأخلاقية والعقاب؛ لأن أساسها حرية الاختيار والخطأ" (نظير فرج مينا، 1985، ص 151).

وهذا ما يحتم النظر إلى الجانى من مختلف الجوانب.. سواء الظروف الشخصية الذاتية الداخلية أو الظروف الموضوعية الخارجية.

- صنفت المدرسة الوضعية المجرمين إلى فئات ليسهل على القاضى إيقاع التدابير المناسبة لكل فئة ؛ وفقا لمدى تغلب العوامل الداخلية أوالبيئة، وهذا هوأساس تفريد المعاملة (المرجع نفسه، ص152).

- صنفت الدراسة التدابير إلى وقائية وهى بدائل للعقوبة، كما يسميها "فيربى"، وقد تكون هذه التدابير سابقة على الحرية، وتسمى عندئذ "تدابير الوقاية" والقصد منها مجابهة الحالات الفردية الخطرة مثل حالات التشرد والصعلكة (د/ جلال ثروت، مرجع سابق، ص 206).

- كما أن التدابير قد تكون تالية على وقوع الجريمة، وعندئذ تسمى تدابير الأمن، وهذه التدابير لها صورة مختلفة إما استتصالية كالإعدام، أوعازلة كالسجن مدى الحياة، أوعلاجية كالوضع فى المستشفى، أواجتماعية كحضر الإقامة فى مكان معين أوالتزام بعمل أوحضر ممارسة، طبقا لكل حالة على حدة (نظير فرج مينا، مرجع سابق، ص153).

- نادى المدرسة بالقضاء على البؤس وإقامة المدارس، ومراعاة التهذيب فى مسائل الثقافة وتشجيع البحث العلمى، وكان لها الفضل فى إظهار أهمية التدابير التى كانت خافية من قبل، واهتمت ببحث شخصية المجرم، والعوامل التى دفعته إلى الإجرام حيث نالت الفضل فى المناداة بسياسة التفريد القضائى؛ لتتفق التدابير مع خصائص شخصية المجرم.

- إلا أنها أهملت ماديات الجريمة كما أهملت فكرة المسؤولية الأخلاقية؛ ذلك أن الإنسان يتمتع بقدر من حرية الاختيار يجعله يميز بين الخير والشر. هذه الحرية هى عماد الحياة الاجتماعية، يضاف إلى أنها أخلطت من حيث التدابير.. فمن الظلم اتخاذ تدابير كالإعدام والاعتقال المؤبد ضد شخص، ارتكب الجريمة لأول مرة بدعوى أنه مجرم بالتكوين.

- أهدرت قيمة العقوبات، لدرجة كادت تقضى عليها مع بالغ أهميتها؛ إذ توقع على عدد كبير من المجرمين الذين يتمتعون بقدر كبير وافر من حرية الاختيار؛ بما يؤكد أنها تجاهلت إلى حد كبير، فكرة الردع العام والمنع العام، حيث اقترحت نتيجة لذلك مثلا كجزاء للضرر المترتب عن الجريمة، التى يقوم بها كل من المجرم بالعاطفة والمجرم بالصدفة، مجرد تعويض مادى.(د/ نظير فرج مينا، مرجع سابق، ص153).

إن نقائص هذه المدارس الفقهية المختلفة سواء انصبّت على شخصية المجرم، أو اهتمت بالمجتمع أو اهتمت بماديات الجريمة مهملة بقية عناصر الجريمة كلها؛ مما لاشك فيه أنها تلقى في الحقيقة الضوء على فكر فقهي. كان يجتهد بالوسائل التي توافرت له في زمانه من تطور علمي وفكري، جعله يعنى بجهة من الجريمة وينسى جهة أو جهات أخرى. ولعل هذه أحد العناصر التي تركزت ' حركة الدفاع الاجتماعي ' بما توافر لها من تراث فقهي في ميدان الجريمة عامة، جعلها تقترح إعادة النظر في إصلاح جوانب كثيرة.

4.3 حركة الدفاع الاجتماعي؛

امتازت حركة الدفاع الاجتماعي بأنها حركة إصلاحية، حيث نادى بمبدأين، هما :

- أن حماية الفرد هي حماية المجتمع.

- إعادة النظر في أسس القانون الجنائي.

والذي يهمننا في هذا المقام، كيف نظرت حركة الدفاع الاجتماعي لحماية الفرد والمجتمع في آن؟

حيث يذهب 'مارك أنسال 1981 Marc Ancel' وهو من واضعي الأسس الجديدة للدفاع الاجتماعي في كتابه المعنون بـ 'الدفاع الاجتماعي الجديد' .

- أن الدفاع الاجتماعي يقوم بفحص انتقادي وإعادة طرح لمشكلة نظام حماية المجتمع من الأعمال الإجرامية.

- هذه الحماية يزعم الدفاع الاجتماعي تحقيقها بواسطة مجموعة تدابير غير عقابية، وموجهة إلى إبعاد الجانح عن جنوحه.. إما بالاستبعاد أو العزل، وإما بتطبيق طرق علاجية أو تربوية.

- بذلك ينمي الدفاع الاجتماعي سياسة جنائية، تعلق أهمية خاصة على منع الجريمة ومعالجة الجانحين. وتنزع هذه السياسة الجنائية المتعلقة نتيجة لذلك إلى حركة منظمة لإعادة الجانح إلى حظيرة المجتمع أو إعادة تأهيله اجتماعياً.

- إن حركة إعادة التأهيل الاجتماعي لا تستطيع مع ذلك أن تنمو إلا بتأكيد متزايد للصفة

الإنسانية لقانون العقوبات الجديد، الذى عليه أن يحاول أن يعيد للفرد ثقته بنفسه، وأن يمنحه مرة أخرى الإحساس بمسئوليته الفردية، سواء تعلق الأمر بالجناح المتهم أو المدان.

- إن هذه السياسة بهذا الشكل ليست فقط ذات طابع إنسانى أو عاطفى، بل تعتمد اعتمادا قويا على دراسة الواقعة الإجرامية وشخصية الجانح.. مثل تلك الدراسة التى تعتمد عليها علوم الإنسان، (Marc Ancel, 1981, pp152-155)

إن الملاحظ على هذه الأفكار أنها استوحيت التجربة العلمية. وأنها اكتشفت ما يتجاوز الإشكال والتصورات الخيالية الحقيقية الإنسانية الاجتماعية، التى يتضمنها أو يكشف عنها كل نوع من الإجرام. وهكذا.. ومع التغيرات الجديدة التى أتت بها حركة الدفاع الاجتماعى ومن خلال نظرتها الجديدة إلى المجرم والمجتمع، تبنت أغلب التشريعات- وخاصة التشريعات الخاصة بالأحداث، والصادرة بعد الأربعينيات- آراء حركة الدفاع الاجتماعى، ومنها: التشريع الجزائرى الصادر فى فيفري 1966، وبالأخص النصوص الخاصة بالأحداث الجانحين.

هذه بصفة عامة وبصورة جد ملخصة، المدارس الفقهية التى رسمت الطريق للقانون الجنائى الحديث، وكانت لها تأثيرات مهمة وكبيرة خاصة على تشريع الأحداث الجانحين؛ حيث كان هؤلاء قبل هذا يحاكمون جزائياً أمام المحاكم الجزائية الجنائية وفقاً للقانون العام، ويعاقبون مثل المجرمين الآخرين باستثناء الأطفال غير المميزين.

4. ظهور محاكم الأحداث

بظهور حركة الدفاع الاجتماعى، تبلور أسلوب جديد أدى إلى محاولة العلاج وإصلاح المجرمين؛ مما أدى إلى إعادة النظر فى كل التشريعات الجنائية ومنها التشريعات الخاصة بالأحداث الجانحين؛ حيث دار نقاش فى بداية الأمر حول أيهما أكثر نفعاً وفائدة للتكفل بالحدث هل الجهاز الإدارى أم الجهاز القضائى الخاص بالأحداث المنحرفين؟ وانتهى هذا الاختلاف إلى أخذ بالنظامين بعين الاعتبار، (جماد على، 1996، ص ص 19-20).

ويعزى ظهور محاكم الأحداث إلى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. (أى قبل ظهور حركة الدفاع الاجتماعى فى أوروبا).

وأول ما ظهرت هذه المحاكم في "الولايات المتحدة الأمريكية"، بعد أن كانت موجودة في ولايتين في البداية، وانتشرت بعد ذلك في 22 ولاية.

ثم امتدت هذه الحركة إلى بلدان أخرى في العالم، وبهذا صدر قانون التحقيق الجنائي المصري في عام 1905، حيث نص على إنشاء محكمتين للأحداث.

وفي إنكلترا صدر قانون خاص بالأحداث، وإنشاء محاكم خاصة بهم في سنة 1933.. وفي فرنسا صدر قانون 1952، تم بمقتضاه إنشاء محاكم خاصة بمحاكمة الأحداث، بعد أن كانوا قبلها يحاكمون في المحاكم الجنائية (رؤوف عبيد، أصول علمي الإجرام والعقاب، 1981، ص 61).

ثم اتبعت الخطة نفسها كل التشريعات الجنائية العربية بالتعديل وفقاً للنظريات الجنائية الحديثة بما فيها حركة الدفاع الاجتماعي، حين أنشأت محاكم إجراءات جنائية خاصة بالأحداث، مثل: سوريا، وتونس، وليبيا، والجزائر (جماد علي، 1976، ص 24).

وهكذا يظهر عموماً أن التطور المتتالي للوقاية وعلاج ظاهرة الجنوح في مختلف التشريعات العالمية الحديثة - ومنها التشريع الجزائري - بينت إلى أنها أصبحت ميالة عموماً إلى:

- تطوير أشكال جديدة للعقاب.

- التقليل من مدة الإجراءات.

- مشاركة كل المؤسسات المعنية بالظاهرة في إطار البرنامج العام للوقاية والعلاج.

5. إستراتيجية الوقاية وعلاج الجنوح في بعض دول العالم

إن تفشى ظاهرة جنوح الأحداث وارتفاع الإحصائيات الدالة عليها كماً وكيفاً عبر العالم، وظهورها في أشكال عديدة وجديدة، وتوسعها إلى أعمار أقل من المعتاد، وبداية مساسها بمؤسسات المجتمع.. كون لدى الدول المختلفة وبالأخص التي تمسها الظاهرة بدرجة عالية مثل (فرنسا، بريطانيا، ألمانيا الولايات المتحدة الأمريكية، كندا... إلخ) رد فعل شديد، ظهر في إعادة النظر في قوانينها وفي الوسائل المستعملة للوقاية والعلاج، وفي الإمكانيات المادية وبالأخص البشرية لتجنيدها بصورة مبرمجة قصد التقليل من أثر الظاهرة.

من أجل ذلك حاولنا تحليل السياسات المتبعة في هذه الدول للتصدى للظاهرة، وما أوجه الشبه في ما بينها؟ وما النتائج المتحصل عليها؟ .

كما ركزنا بالأخص على التجربة الفرنسية في الوقاية والعلاج، لما لها من أهمية وخبرة في مقاومة ظاهرة جنوح الأحداث، ولاشتراتها أو مشابقتها مع الجزائر في القوانين نفسها، التي تستعملها كراس الحربة في مكافحة الظاهرة .

1.5. الإستراتيجية الفرنسية في وقاية وعلاج ظاهرة الجنوح

تنطلق التجربة الفرنسية في التصدى لظاهرة الجنوح من الأمرية رقم 45 / 174 المؤرخة في 2 فيفري 1945 والأمرية الصادرة في سنة 1958، والمكملة لأمرية 1945، كأساس للوقاية والعلاج من الظاهرة، والتي تعطى الأولوية لأسلوب التربية بالإصلاح، وتتفادى العقاب، إلا في حالة فشل الأسلوب الإصلاحى .

كما تحكما ثلاثة آراء متضاربة في كيفية تفسير ظاهرة الجنوح، هي:

- الرأى الأول : ينطلق من أن الجنوح سببه التفسخ الأخلاقى، وتخلى الوالدين عن التربية، وتأثير وسائل الإعلام، مضاف إليها التخلى عن العقاب .

- الرأى الثانى : يذهب إلى أن يجعل من الجنوح قضية فردية في مسار تكيف الجناح . ويرجع الجنوح إلى سبب النقص التربوى والعاطفى، وفشل عملية الهوية، وصعوبة السيطرة على الدوافع، مما يستدعى معرفة نفسية سايكاترية .

- الرأى الثالث : يجعل من الجنوح نتاج الصراع ما بين نقص المصادر المادية والثقافية التى يحوزها أطفال الأحياء الهامشية، وما تفرضه عملية الاندماج الاجتماعى فى مجتمع معقد فى فترة بطالة، وبالأخص شباب الهجرة .
(www.justice.gouv.fr/publicat/lagrange.htm)

إلا أنه يظهر أن كل التطبيقات فيما يخص الوقاية والعلاج بقت فى نطاق هذه الأمرية المتضمنة الرؤى الثلاث أعلاه . أما الوسائل لتطبيق هذه السياسات فقد تغيرت وتنوعت كثيراً؛ كرد فعل لتنوع وتغيير الظاهرة الجناحية فى هذا البلد من جهة، وللتفسيرات المختلفة والمتجددة لها والمذكورة أعلاه، من جهة أخرى .

فما ضل معروفا من هيئات تقليدية تكفلت بالظاهرة كجهاز (العدالة، الحماية القضائية للشباب PJJ، المساعدة الاجتماعية للطفولة) توسع إلى هيئات عامة أخرى كـ(التربية، الصحة، سياسة المدينة، الشراكة ما بين الهيئات المهتمة) .

ورغم مناداة جهات كثيرة للضغط نحو تغيير محتوى هذه الأمرية إلى مثلا (تمديد الحبس الاحتياطي للجانح، أوالتقيص من عمر الرشد، أوإيقاف المنحة العائلية، أونزاع المساعدات الاجتماعية التي تقدمها الهيئات المختلفة) . رغم ذلك.. فإن المشرع الفرنسي لم يمس الأمرية، ولم يمس مبدأي (الوقاية / العلاج) ولم يستبدلهما بالردع كما هو منادى به .

21.5. الجهاز القضائي وامداداته في فرنسا هو المسؤول المباشر على إصلاح الأحداث الجانحين

وفي هذا الإطار تنص المادة الأولى من الأمرية 1945 على أن يقدم الأحداث الجانحون، الذين يقومون بتجاوزات توصف بالجريمة أو المخالفة أمام جهاز قضائي خاص، يتكون من قاضي الأطفال وقاضي التحقيق المختص بقضايا الأحداث .

كما وضعت أجهزة أخرى قضائية تساعد القضاء على أداء مهامه، وهي :

- تم تكوين ما سمي بـ "ممثلئ النائب العام les délégués du procureu" بموجب قانون 23 جوان 1999، وهي هيئة مختصة مكلفة بالأخص بتنبية الأحداث وأوليائهم إلى القانون، كما يمكن لهم كذلك أن يقوموا بإجراءات ذات طابع وقائي في صالح الضحية.

- تأسس على ضوء أمرية 1945 في سنة 1990 إطار تقني مكلف بإعادة التربية، مزود بوسائل تربوية مختصة لدى وزارة العدل لكنها خارج إدارة السجون. وبذلك أصبح ما يسمى سابقاً بـ " التربية المراقبة "تغير تسميتها إلى « الحماية القضائية للشباب (PJJ) (Protection Judiciaire de la Jeunesse) » تكلف هذا الجهاز بوضع تقارير مفصلة عن كل حالة حدث جانح واقتراح الوقاية والعلاج المناسبين، وهو الآن في طور التوسع لما أظهره من نتائج إيجابية للتكفل بهذه الشريحة.

بالإضافة إلى كل ذلك، تم ودائما على ضوء أمرية 1945 :

1 - تنوع الإجراءات المطبقة : كالإسراع فيما يسمى " الحفظ الفعال " ذو الطابع الإصلاحى، وهو ما أشار إليه المنشور الصادر عن " حافظ الأختام le Sceau Garde المؤرخ فى 15 جويلية 1989، والذي اقترح ما يلى :

- القيام بإجراءات بديلة للعقاب الجزائى والحبس.

- لا يجب أن يحمل العقاب طابع الإكراه Répressive، بل يجب أن يتبع الهدف الاصطلاحي؛ حتى يمكن التقليل من الانتكاس أوالعود.

- يمكن اقتراح تطبيق بعض الإجراءات ذات الطابع العقابى الجديدة، مثل "تعويض الضحية " Réparation أو " العمل ذوالمنفعة العامة T.I.G Travail d. Intérêt Général"

1- تضاعف وتنوع دور الاستقبال وما يتبعها : ظهر ذلك على شكل " مراكز النشاطات التربوية " Centres d, action Educatifs , C.E.A ، و"أسر النشاطات التربوية Centre d, Famille d, Action Educatif. F.A.E ، و"مراكز التربية المدعمة Centres d Education Renforcés. C.E.R " و"مراكز الاستقبال السريع Placement Immédiat ". وما يلاحظ على هذه المراكز المتنوعة أنها مفتوحة، وتعتمد بالأخص على نوعية التأطير، والبرامج التى تقدمها؛ مما أعطها أهمية كبيرة فى المشاركة الفعالة فى الوقاية وعلاج الظاهرة، دون استعمال الإكراه عكس السجن.

2- سرعة الإجراءات المتخذة : فأمام تضاعف الملفات المطروحة للنظر أمام الجهاز القضائى، ظهر تناول جديد للعلاج القضائى السريع للظاهرة ، كما يلى :

3 - تقريب الجهاز القضائى وتسريعه، وهذا ما أشار إليه المنشور الصادر فى 15 جويلية 1998 الذى نص على أهمية تعميم العلاج فى الوقت المناسب، وبصورة آلية على كل المخالفات ذات الطابع الجنوحى . وقد سمح قانون 8فيفرى 1995 لمصالح الشرطة وتحت مسؤولية النائب العام أن تستدعى الحدث القائم بالمخالفة ووالديه لوضعه تحت المراقبة السريعة، الشئ الذى سمح للقضاة بتسريع الإجراءات وفى الوقت المناسب.

4 - تطور الأعمال الإصلاحية الموجهة للأحداث المحبوسين ؛ نظرا للارتفاع المستمر للأحداث المحبوسين، وتمديد مدة الحبس، وبالأخص العدد الكبير من الانتكاسيين منهم . وتم اللجوء إلى وزارة التربية الوطنية للاستعانة بإطاراتها، قصد التدريس داخل السجون.

كما تم استحداث هيئة " مصالح السجون للاندماج والقبول Services Pénitentiaires d, Insertion et de Probation (S.P.I.P) " بموجب المرسوم 276 /99 الصادر بتاريخ 3 افريل 1999 المعدل لقانون الإجراءات المدنية، والتي حلت محل المصالح الاجتماعية التربوية للمؤسسات ولجان القبول وكفالة المفرج عنهم (S.P.A.L). وتختلف عن اللجان المنحلة ذلك أنها ذات طابع محلي . وبالتالي فهي قريبة أكثر من الأحداث الجانحين، تهتم بإدماج المقبوض عليهم داخل السجون، وتعمل على تقريب الوسط المغلق بالوسط المفتوح.. هذا الإصلاح القضائي مكن من التنسيق أكثر ما بين هذه الهيئة وهيئة الحماية القضائية للشباب (P.J.J)، في (Ministère de la justice 1998. cycle de réunion sur la délinquance du garde sceaux. (synthèse des travaux).

ما يلاحظ هنا أن أمرية 1945 وضعت وسائل وإمكانات مادية وبشرية في يد قضاء الأحداث؛ الشيء الذي جعل هذه الأمرية عملية ومجسدة ميدانيا .

3-1-5- مجال الوقاية ماقتى يتوسع

توسع مجال الوقاية من البنيات والمصالح المختصة التقليدية (العدالة، الحماية القضائية للشباب المساعدة الاجتماعية للطفولة)، إلى كل هيئات المجتمع ذات الطابع العام، فظهرت في الثمانينيات ما سمي بـ " سياسة المدينة " la politique de la ville، ثم توسعت هذه السياسة الوقائية أكثر إلى مكافحة اللاتمدرس وسياسة الأسرة، والصحة العامة، والإدماج المهني للشباب في خطر، كالتالي:

4.1.5. سياسة المدينة؛

وكانت موجهة أصلا إلى تهيئة بعض الأحياء كـ (أحياء H.L.M)، وتوسعت ابتداء من سنوات الثمانينيات إلى نشاطات الشراكة مع الهيئات الاجتماعية العديدة؛ للعمل

الجماعى قصد التصدى لظاهرة الجنوح بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وكذلك للتقليل من العزل وتوثيق العلاقات الاجتماعية بين سكان كأحياء المدينة ؛ لذلك تطورت كثيراً "نوادى الحماية " Clubs de protections التى تأسست فى الأحياء السكنية؛ مما دفع "لجنة المدن المشتركة ما بين الوزارات Comité " interministrielle des villes سنة 1999 إلى تأكيد أهمية التكفل الذاتى لحماية الأحداث الجانحين، مع إعطاء الأولوية لـ "التسيير الجوارى للمدينة Gestion Urbaine de proximité " قصد التقليل من التجاوزات ولإيجاد حلول الإشكاليات اليومية قبل الوصول بها إلى الهيئات المختصة، والتى تحتاج حينها إلى إمكانات كبيرة .. وكمثال على ذلك، تم خلق ما يسمى عملية "الوسيط الراشد " Adultes relais الذى من مهامه تطوير الوساطة الاجتماعية، ومساعدة الأسر على مساندة الحياة اليومية، وعلى كيفية تطبيق الإشراف الوالدى.

كما تنوعت " سياسة عقود المدينة " Contrat des villes باختلاف المدن وطبيعة الإشكاليات المطروحة فيها، وظهرت بذلك الشراكة فى اجتماعات مابين (الشرطة والمصالح الاجتماعية وممثلى أحياء السكن) من جهة، كما ظهرت شراكة مابين قطاعات مختلفة، وبالأخص قطاع التربية والصحة والشؤون الاجتماعية... إلخ، فى (Alain chauvet 1998 , la protection de l enfance et de la jeunesse dans un contéx social en mutation, Rapport au conseil économique et social.) وقاية الجانحين مهمة التربية الوطنية :وقد اعتبر قطاع التربية أول حلقة فى سلسلة الحماية، لذلك نجده اهتم بمكافحة العنف المدرسى وظاهرة اللاتمدرس، وفى هذا الإطار وضعت سياسة المدارس المفتوحة وتطوير فكرة " الوسيط المدرسى . "

أما فيما يخص مكافحة " الهروب المدرسى، فأعطيت الأولوية لـ لما سمي بـ " الأقسام المناوبة " Classes relais و" الداخليات المناوبة . " Internet Relais :

الأقسام المناوبة : وتستقبل التلاميذ فى (سن 13 - إلى 16 سنة) - الذين تعرضوا إلى إجراءات إصلاحية - فى فرق من 6 إلى 8 تلاميذ لمدة متوسطة من 4 إلى 5 أشهر.

والهدف من هذه السياسة هو إعادة إدماج التلاميذ المطرودين من النظام المدرسى؛ فى إطار الشراكة ما بين التربية الوطنية والحماية القضائية للشباب، بالاشتراك مع المجلس العام والبلدية وصندوق العلاوات الأسرية .

وقد أعطت التجربة نتائج جد مفيدة؛ الشيء الذي سمح بعقد اتفاقيات ما بين مدير التربية ومدير مصلحة الحماية القضائية الشباب للتكفل داخل المدارس أوفى مراكز الحماية القضائية، وتظل التجربة فى توسع لما لها من فائدة .

- الداخليات المناوبة : وهى تجربة خاصة فقط بقطاع التربية الوطنية، يسمح فيه باستقبال فى إطار تربوى مكيف للصغار، الذين يتعرضون لصعوبات مدرسية أو أسرية قد تؤدى بهم إلى مغادرة المدرسة مبكراً واللجوء للعنف؛ مما يجعل هذه التجربة تختلف عن عملية الإيداع الذى تتكفل به السلطة الإدارية أو القضائية، فى (EN A. 2000, les prévention et de traitement de la délinquance politique territorielles de des mineurs. rapport du séminaire de questions sociales. Avernoés.).

6.1.5، وقاية الجانحين مهمة جهاز الصحة

إن نتائج التقصى التى قامت بها وحدة بحث " I.N.S.E.R.M " نبهت إلى أن المسغار الذين يعيشون تحت كفالة " مصالح الحماية القضائية للشباب PJJ " مصابون باضطرابات متنوعة أكثر من غيرهم فى العمر نفسه، وبالأخص الاضطرابات النفسية مما دفع بالتنسيق بين جهاز الصحة ومصلحة الحماية القضائية للشباب، وتوسعت بعد ذلك العملية إلى إمضاء عقود شراكة ما بين هيئات مختلفة. فى (Ministère justice. 1998). Rapport Adolescent de la protection judiciaire de la jeunesse et santé .(collectif de l'INSERM

اهتمام خاص بجوانب حياة الشباب : تكون المساعدة على إيجاد عمل بواسطة الإدماج المهنى بعداً مهم فى مجال الوقاية من الجنوح، فى إطار برنامج ما سمي بـ "مسار الحصول على عمل Trajet d'accès à l'emploi"، ويهدف إلى إدماج أكبر عدد ممكن من الأحداث الجانحين والشباب، الذين يتراوح عمرهم ما بين 16 إلى 26 سنة، والذين يحسون باضطرابات سلوكية أو عدم تكيف خطير بسوق العمل؛ مما يجعل هذا البرنامج يوفر لهم استعداداً أولاً للاندماج فى سوق العمل، ويتكفل بتطبيق هذه السياسة مصلحة الحماية القضائية للشباب PJJ تحت وصاية العدالة.

7-1-5- أنماط جديدة لوقاية الشباب فى خطر

لقد استحدثت أنماط جديدة لوقاية الأحداث، يشرف عليها جهاز الدرك الوطنى وجهاز الشرطة، بالاشتراك مع هيئات أخرى لها علاقة بمكافحة الظاهرة.

5-1-8- نشاط الدرك الوطنى فى تجربة أنماط جديدة للوقاية:

يحاول جهاز الدرك الوطنى الفرنسى حالياً توسيع فكرة " فرق الحماية من جنوح الأحداث " Brigade de Prévention de la Délinquance Juvénile. BPDJ عبر التراب الوطنى، والتى وضعت بتاريخ سبتمبر 1997، وأعطى لها تكوين متخصص فى الوقاية من جنوح الأحداث، وتتكون كل فرقة من ستة دركيين من بينهم واحد مختص فى " شبكة مكافحة المخدرات " (Formation Relais Anti-drogue (FRAD)، ويتمثل دورهم فى الاتصال بالشباب والتدخل عند الحاجة لدى مؤسسات راحة الشباب.

15،9، نشاط الشرطة فى تجربة أنماط جديدة للوقاية:

انطلقت الشرطة الفرنسية فى تجريب مجموعة هيئات كمثل هيئة " Réfèrent Jeunes"، وما يتبعها من شبكة المراسلين الشباب، الشرطة الجوارية، ولها كذلك مشاركات عديدة فى الهيئات المحلية التابعة للمقاطعات المتواجدة فيها .

- هيئة Referant Jeunes : ومن مهامها التكفل بتنسيق أعمال الوقاية ما بين الدوائر والشراكة المؤسساتية، كما تحوز هذه الهيئة على شبكة من المراسلين " شباب " فى كل مقاطعة ينسقون ما بين الفرق المكلفة بالأحداث.. كما تتكفل هذه الهيئة بالمخالفات والتجاوزات، التى يمكن أن تتم فى المحيط المدرسى، كما يقومون بمتابعة الأحداث ذوى صعوبة الاندماج، والمشاركة فى تكوين " les referant jeunes " ومراسليهم المحليين .

- الشرطة الجوارية la Police de Proximité : ومن مهام هذا الجهاز العناية بالأحداث داخل الأحياء؛ حيث يمكن لها زيارة بعض الأسر فى الأحياء السكنية، ومشاركة الأولياء فى كل الإجراءات التى يمكن أن تتخذ ضد الحدث، كما تشارك الشرطة فى ما يسمى عمليات (المدينة - الحياة - العطل . Vie - Vacances - Ville) "مراكز راحة الشباب jeunes Centres de loisirs des"، وهى مراكز مخصصة للأطفال الذين يتراوح عمرهم ما بين (9 - إلى 10 سنوات) تقوم بالإشراف على إنجاز برنامجهم اليومي مؤطرين من الشرطة.

كما تشارك الشرطة فى ما يسمى بـ "اللجنة التربوية من أجل الصحة والمواطنة"

(CESC) 'Comité d' éducation à la santé et a la Citoyenneté' . وهي تتواجد في معظم المدن الفرنسية . في (Ministère de la justice . Direction de la PJJ. 1992, Jeunesses en danger, jeunesses délinquants.)

وهكذا يلاحظ من خلال هذه المعطيات المتنوعة أن الإستراتيجية الفرنسية المتبعة في مكافحة الظاهرة الجناحية، من خلال عمليتي الوقاية والعلاج الدائمتين، تشارك فيها كل الأجهزة الرسمية المنوط لها فعل ذلك، وقد استعملت في تجربتها طرائق وأنماط كثيرة للسيطرة اكثر على الظاهرة التي تزداد سنوياً كما ونوعاً .

كما امتازت التجربة الفرنسية في إطار توجيه أمرية 1945 المبنيّة على النظرة الإصلاحية للحدث، وإبعاد استعمال وسائل الإكراه في إعادة التربية... وقد امتازت بتأسيس هيئات متعددة الاختصاصات. تشارك فيها كل القطاعات (العدل وامتداداته، التربية وإمكاناتها، الصحة، الجمعيات المدنية بأنواعها، الدرك، الشرطة ... إلخ) .

وهو عمل جماعي ضمن إستراتيجية عامة، يأتي على رأسها جهاز العدالة بمنظومة القوانين التي تتكيف بتغيير الظاهرة. يشاركه في ذلك علاج ووقاية بقية القطاعات الأخرى الرسمية كل في اختصاصه.. هذه التجربة الجماعية في تربية الأحداث عبرت عنها السيدة " هيلاري رودام كلينتون Clinton . Hillary Rodham " بقولها " ... إن النمو المتناسق للأطفال يعتمد رأساً على الطريقة التي يساعد بها المجتمع أطفاله " هذا ما جاء في كتابها ذي العنوان المعبر على أن كل المجتمع بجميع مكوناته يتحمل عبء كيفية تربية النشء . " Il faut tout un village pour élever un enfant "، وهي مقولة مأخوذة أصلاً من عاداتنا وأعرافنا التي نحاول الآن تجاوزها ونسيانها.. لكن هل يفيدنا ذلك ؟

6. الإستراتيجية الإنجليزية في الوقاية وعلاج الظاهرة

صادق البرلمان الإنجليزي على قانون جويلية 1998 للوقاية من الجريمة والاضطرابات العامة " . Crime and Disorder "، الذي امتاز عن القوانين السابقة في هذا الميدان بأنه جاء بإجراءات عديدة، موجهة إلى مجابهة جنوح الأحداث، التي تم تطبيق البعض منها والبعض مازال في طور التجريب.

حيث امتاز بإنقاص إجراءات التقاضي من حيث المدة إلى النصف، وكذلك المدة

الفاصلة ما بين القبض على الجانح وبداية الإجراءات، وكذلك المدة الفاصلة ما بين التحقيق والنطق بالحكم على الحدث الجانح.

كما جرم القانون الإنجليزي لأول مرة الوالدين، في حالة القبض على أطفالهم في حالة غياب عن المدرسة دون سبب أو قاموا بمخالفة ما، عن طريق مشاركة أسبوعية لمدة ثلاثة أشهر في لقاءات من أجل التدريب على كيفية مراقبة أطفالهم، تحت رقابة أحد العمال الاجتماعيين أو ممثل لوزارة العدل.

كما طور قانون 1998 بعض إجراءات الوقاية المشددة، مقارنة بما سبقه من قوانين،

مثل :

ظهور أحكام ضد أطفال لا تتجاوز أعمارهم العشر سنوات؛ لأنهم شاركوا في اضطرابات عامة أو تهجمات جنسية.. كما يمنع هذا القانون على الجانحين مثلا التواجد في بعض الأماكن من المدينة، ومع بعض الأفراد . وفي حالة القبض على أحدهم يمكنه القيام ببعض الأعمال، التي تتراوح ما بين سنتين إلى خمس سنوات، حسب طبيعة المخالفة.

كما أنقص قانون 1998 Les possibilités d'exemption juridique ، abmonesation، الوضع تحت المراقبة الذي يمكن أن يقوم به رؤساء الشرطة ضد الأحداث الذين قاموا بمخالفات خطيرة نسبياً، مع عدم إمكانية تكرار ذلك في حالة الانتكاس أو العود؛ الشيء الذي يدعو المحكمة للتدخل بالحكم بأقل مدة مع عدم التنفيذ.

سمح هذا القانون لأفراد الشرطة بمراقبة الأحداث في بعض المقاطعات الحساسة، كما يمكن لها متابعة تدرس الأطفال من عمر (5 سنوات إلى 16 سنة)، كما يمكن للشرطة إذا وجدت طفلاً في أوقات التمدرس، وشك فيه أنه غاب عن المدرسة.. أخذه إلى المدرسة .

كما يمكن للشرطة إن وجدت طفلاً في بعض الأماكن من المدينة، والتي يعلن فيها عن "منع التجول" ، ويبلغ من العمر أقل من 10 سنوات وغير مرفق بأحد البالغين، أخذه إلى أحد مراكز الشرطة . وفي إطار العمل الجماعي لكل الهيئات المهتمة بالظاهرة، طورت استراتيجية عن طريق ما سمي بالفرق المحلية للعلاج من الجنوح

(Young Offending Teams) ، وهى فرق مكونة من هيئات رسمية ولا رسمية موحدة السياسة نحو كفاح الظاهرة.

وهكذا يلاحظ أن قانون مكافحة الجريمة والاضطرابات العامة امتاز فى ميدان الجنوح بالأخص بالطابع التربوى الإصلاحى . ومن هذا المبدأ طور كما يلاحظ إجراءات جديدة، حاول أن يكيفها وتنوع الظاهرة الجناحية؛ لتحل فى أكثر الأحيان محل الممارسات الردعية.

كما امتاز القانون الإنجليزى عن غيره بتحميل الأولياء مسؤولية أبنائهم مباشرة؛ حيث طور وسائل ردعية بالمفهوم الاجتماعى اتجاههم، كما أكد أكثر تدخل الشرطة فى مجالات كثيرة لتنبه الأولياء على أهمية دورهم فى الإشراف على أبنائهم ، وهو فى ذلك يجارى معظم القوانين الأوروبية فى هذا الميدان عامة.

7. الإستراتيجية "الإسبانية" فى الوقاية وعلاج ظاهرة الجنوح

يتولى تنظيم جناح الأحداث قانون 3 نوفمبر 1998، المأخوذ من القانون المدنى الإسباني المعدل بتاريخ ٢٤ نوفمبر ولا سيما المادة 19 منه .

نص قانون 1998 فى ميدان جنوح الأحداث على تطوير مجموعة من الإجراءات التطبيقية، آخذا بعين الاعتبار " المصلحة العليا للحدث " ومسؤولية الأولياء فى جانبها المدنى.

أخذت هذه الإجراءات الجديدة بعين الاعتبار مدى خطورة الجنحة، وعمر الحدث الجانح، ومدى نضج شخصيته لتصل إلى وضع جزاءات بديلة عن العقاب الساحب للحرية، وإجراءات مغفرة .

وتتمثل الإجراءات البديلة عن الحبس فى :

* سحب الجوازات (كجواز السياقة الخاص بالسيارات أو المعجلات الهوائية، أو المنع من استعمال السلاح... إلخ) .

* النصح والتذكير (ويتولى ذلك قاضى الأحداث، حيث يذكر الحدث بالآثار، التى يتركها سلوكه السيئ وينبهه إلى عدم العودة إلى ذلك).

* إنجاز أعمال ذات طابع اجتماعى تربوى (تهدف تطبيع الجانح اجتماعياً، عن طريق متابعة برنامج موجود أو مكيف حسب الحالة يشرف عليه مهنيون) .

* القيام بأعمال ذات منفعة عامة (يقوم الجانح بأداء عمل مجاني لصالح المجموعة أولأفراد يعيشون وضعية فقر، ويمكن أن تدوم مدة العمل من 50ساعة إلى 2000 ساعة، حسب خطورة المخالفة).

8.تجارب أخرى في الوقاية وعلاج الظاهرة

إن الازدياد الكمي والكييفي لظاهرة جنوح الأحداث في الدول الغربية أدى إلى تكوين سياسات وبناء إستراتيجيات مواجهة متقاربة بالأخص من حيث الإجراءات . فعلى غرار فرنسا وبريطانيا وجدنا بعض الدول كـ " أيرلندا " قد طورت إستراتيجية مواجهتها نحو تأسيس جزاءات جديدة بديلة عن الحبس، كتعويض الضحية مباشرة من قبل ولي الجانح، أو قيام الجانح بأداء أعمال ذات منفعة عامة؛ تعويضا عن الذنب الذي اقترفه نحوالمجتمع، وقد يتم ذلك قبل حتى بداية الإجراءات القانونية بالأخص في حالة الأعمال التخريبية البسيطة مثلاً.

كما تشترك كل من (بريطانيا وأيرلاندا وبلجيكا والدول المنخفضة) في التقليل من المدد الفاصلة مابين تاريخ المخالفة وبداية الإجراءات مع إتمام الجزاء.. كما عملت هذه الدول المذكورة على تقريب العدالة من الأحياء في إطار سياسة الإقليم؛ كما ظهر بالأحياء ما يسمى بممثلى النائب العام، وبذلك خلق ما يسمى بالعدالة الجوارية .

كما انجهدت السياسة الدفاعية ضد الظاهرة الجناحية في " سويسرا" بالإضافة إلى محاولة تقريب العدالة من المواطن، ومشاركة الهيئات الهامة في ذلك، وقد طورت مشاريع قوانينها نحوتجريم الآباء فيما يخص المسؤولية المدنية، عندما يقبض على طفلهم متلبسا بمخالفة، ويكون عمره أقل من العشر سنوات.

وهكذا يلاحظ أن الدول الأوروبية في عمومها، تقاربت سياستها في ما يخص الوقاية، ومعالجة الظاهرة الجناحية بالأخص في النقاط التالية :

- تطوير إستراتيجية المكافحة نحوجزاءات جديدة .

- التقليل من مدد الإجراءات القانونية.

- مشاركة كل المؤسسات المهتمة في إطار برامج محلية .

9. إستراتيجية الجزائرية في الوقاية وعلاج الجنوح

أما فيما يخص الجزائر.. فبالإضافة إلى إنشاء محاكم الأحداث على مستوى كل

المجالس القضائية، فقد خصصت مجموعة من النصوص القانونية لحماية الأحداث ومعالجة انحرافهم، متأثرة بالتقنيات الحديثة في هذا المجال، وبالأخص التقنين المصري والتقنين الفرنسي.

وتظهر هذه النصوص على الشكل التالي :

1.9. قانون الإجراءات الجنائية

صدر قانون الإجراءات المدنية بموجب أمر 155 / 66، الذي خصص الكتاب الثالث للقواعد الخاصة بالمجرمين الأحداث، وأدخلت عدة تعديلات منذ صدوره إلى اليوم.

2.9. قانون العقوبات

صدر قانون العقوبات بموجب أمر رقم 156/66، وتناول الأحداث الجانحين في ثلاث مواد فقط، وهي المواد (49،50،51) المتعلقة بمسؤولية الأحداث الجزائية .

3.9. مجموعة نصوص قانونية مختلفة وهي:

1 - الأمر رقم 02 / 72 المتعلق بتنظيم السجون وإعادة التربية؛ حيث خصص للأحداث فصل خاص تحت عنوان ' إعادة تأهيل الأحداث ' .

2 - الأمر رقم 03 / 72 المتعلق بحماية الطفولة والمراهقة. ويتضمن أحكاماً خاصة بالأحداث الموجودين في حالة خطر معنوي .

3 - الأمر رقم 64 / 75 المتضمن إحداث المؤسسات والمصالح المكلفة بحماية الطفولة والمراهقة .

4 - الأمر رقم 65 / 75 المتعلق بحماية أخلاق الشباب .

5 - الأمر رقم 26 / 75 بقمع مخالفة السكر العمومي، وحماية الأحداث ضد الكحول.

6 - الأمر رقم 215 / 56 المتعلق بتنظيم المراكز المختصة، ودور الإيواء المكلفة برعاية الطفولة والأحداث.

7 - الأمر رقم 05 / 85 المتضمن لقانون حماية الصحة وترقيتها

10. مراكز حماية ورعاية الشباب :

وبناء على ذلك ظهرت مراكز متنوعة ومختلفة، تختص بالحماية والرعاية إما في

الوسط المفتوح أو الوسط المغلق، وهدفها حماية الشباب من الوسط الذي يعيش فيه، ومن نفسه لمدة معينة يحددها قاضى الأحداث .

وتظهر هذه المراكز على الشكل التالى :

1.10. المراكز ذات النظام المغلق،

وتشتمل على المراكز المتخصصة للحماية، والمراكز المتخصصة لإعادة التربية والمراكز المتعددة الصلاحيات لرعاية الشباب، وهى كالتالى :

1.1.10. المراكز المتخصصة للحماية،

وظهرت بموجب مرسوم 215/56، وتستقبل الشبان القاصرين إلى حد 18 سنة، الذين يتعرضون لخطر أخلاقى، أو الذين يعيشون خطر عدم التأهيل الاجتماعى مثل (تعرض الحدث إلى تأثير فاسد من المحيط، القيام بأفعال ضد المجتمع)؛ مما يتوجب عزلهم عن وسط معيشتهم، لأنهم فى حاجة إلى تربية وحماية.

2.1.10. المراكز المتخصصة لإعادة التربية،

وظهرت بموجب مرسوم 12/72، وتستقطب الشبان القاصر إلى غاية 18 سنة . الذين تظهر عليهم اضطرابات سلوكية مثل (العداية، الهروب، من المنزل أو المدرسة، عدم الاستقرار الانحراف)؛ مما يحتم علاجهم بعزلهم عن وسطهم الطبيعى.

3-1-10 المراكز المتعددة الصلاحيات لرعاية الشباب،

وظهرت بموجب مرسوم 65/75 ، وجمع فيها كل من المركز المتخصص لإعادة التربية، والمركز المتخصص للحماية، ومصلحة الملاحظة والتربية فى الوسط المفتوح .

2.10. المصالح ذات النظام المفتوح وشبه المفتوح،

وتتكون من مصلحة الملاحظة، ومصلحة التربية فى نظام مفتوح :

1-2-10. مصلحة الملاحظة،

وهى مكلفة بموجب أمر رقم 115/66 بمنح القاصر تكويناً أخلاقياً ومدنياً ومدربياً ورياضياً ومهنياً، يتماشى مع حاجاته قصد إدماجه الاجتماعى.

2.2.10. مصلحة التربية فى وسط مفتوح،

وتكلف بإبقاء الحدث فى وسطه المعيشى الطبيعى، وتظهر على شكلين:

- الحرية المحروسة المؤقتة، وهو إجراء يتخذه قاضى الأحداث لإبقاء الحدث تحت الحراسة المؤقتة لمدة تتراوح ما بين ثلاثة وستة أشهر، تسمح للقاضى بالتزود بالمعلومات، عن شخصية الحدث وعن الوضعية المادية والمعنوية للأسرة؛ حتى يتمكن هذا الأخير من أخذ القرار النهائى .

- الحرية المحروسة التربوية : وهو إجراء مقرر من قبل الجهة القضائية المختصة، لمدة غير محددة، لا تتجاوز التاريخ الذى سيبلغ فيه الحدث 19 سنة، يتم بموجبه متابعة حراسة الحدث فى وسط عيشه، قصد تسهيل عملية اندماجه الاجتماعى .

يظهر من خلال مجموعة النصوص القانونية أعلاه ومن المصالح والمراكز المنبثقة عن ذلك، أن علاج مشكلة الجنوح فى الجزائر قد سارت على صورتين:

الصورة الأولى: توافر النصوص القانونية المختلفة

إن بعض النصوص محتواة فى قانون الإجراءات الجزائية، وبالأخص الكتاب الثالث منه، الذى حدد سن بلوغ الرشد الجزائى فى تمام الثامنة عشر (انظر المادة 442 ق.ا.ج)؛ أى قبل هذا السن يعد الشخص حدثاً ولا يكون مسؤولاً كمسؤولية البالغ، ويعتبر حدثاً منذ يوم ميلاده إلى غاية بلوغه سن الرشد.

أما البعض الآخر.. فقد ظهر على شكل أوامر تنظم هيئات وأجهزة مختلفة، تشرف بصورة مباشرة وغير مباشرة على وقاية وعلاج ظاهرة الجنوح. وهى مختلف المراكز والمصالح التى تسهر على إصلاح الحدث.

وقد درجت التشريعات الحديثة على تقسيم فترة حياة الحدث منذ ولادته حتى بلوغه سن الرشد عموماً إلى مرحلتين : مرحلة انعدام المسؤولية ومرحلة المسؤولية المخففة - وهذا ما أخذ به التشريع الجزائى - وهناك تقسيمات أخرى لفترة حياة الحدث، أخذت بها بعض البلدان وإن كانت قليلة.

أ.مرحلة انعدام المسؤولية وفق التشريع الجزائى:

وهى مرحلة تبدأ بالولادة وتنتهى ببلوغ الصغير إلى ما دون سن الثالثة عشرة، وفى هذه المرحلة تعد المسؤولية معدومة؛ لأنه غير قادر على إتيان الجريمة . غير أن الفعل الذى أتى به يحتفظ بصفة الجريمة.. والعلة فى عدم إقامة الدعوى على الحدث الذى لم يبلغ سن التمييز راجع لعدم اكتمال مداركه، ومن ثم عدم مقدرته على الاختيار.

لذلك يكتفى القاضى هنا بتطبيق تدابير وقائية لا غير؛ حيث تنص المادة 49 من قانون الجزائى الجزائى " لا توقع على القاصر، الذى لم يكمل الثالثة عشر إلا تدابير الحماية، ومع ذلك.. فإنه وفي مواد المخالفات لا يكون محلاً إلا للتوبيخ..."

وعلى هذا حدد المشرع الجزائى سن عدم التمييز بما دون الثالثة عشر. ومن ثم يمنع مساءلته وهذا الافتراض غير قابل لإثبات العكس.

ب. مرحلة المسؤولية المخففة:

وتبدأ هذه المرحلة ببلوغ الحدث سن التمييز، غير أنه لم يبلغ سن الرشد الجزائى. وهذه الفترة حددها المشرع الجزائى ما فوق السن الثالثة عشر إلى الثامنة عشر، ولذلك يعتبر الحدث قانونياً غير مكتمل الأهلية، وهنا يبدأ بتطبيق الإجراءات التى نص عليها القانون فى مختلف التشريعات. فيكون للقاضى الخيار بين تطبيق التدابير الوقائية والتربوية على الحدث، وتطبيق عقوبة مخففة، وفق المادة 3/49 من القانون الجزائى الجزائى. " ويخضع القاصر الذى يبلغ سنه 13 إلى 18 لتدابير الحماية والتربوية أو لعقوبات مخففة".

وتحدد المادة 444 من قانون الإجراءات الجزائى تدابير الحماية والتربية بقولها: "لا يجوز فى مواد الجنايات والجرح أن يتخذ ضد الحدث، الذى لم يبلغ الثامنة عشرة تدابير أو أكثر من تدابير الحماية أو التهذيب الآتى بيانها:

- تسليمه لوالديه أو لوصيه أو لشخص جدير بالثقة.
- تطبيق نظام الإفراج عنه مع وضعه تحت المراقبة.
- وضعه فى منظمة أو مؤسسة عامة أو خاصة معدة للتهذيب أو التكوين المهنى، مؤهلة لهذا الغرض.
- وضعه بمؤسسة طبية أو طبية تربوية مؤهلة لذلك.
- وضعه فى مصلحة عمومية مكلفة بالمساعدة.
- وضعه فى مدرسة داخلية صالحة لإيواء الأحداث المجرمين فى سن الدراسة".

كما أفادت المادة 3/445 من القانون نفسه على "... أنه يجوز وضع الحدث الجانح الذى تجاوز الثالثة عشر من عمره فى مؤسسة عامة للتهذيب تحت المراقبة أو للتربية الإصلاحية، ويتعين فى جميع الأحوال أن يكون الحكم بالتدابير المذكورة آنفاً لمدة معينة

لا يجوز أن تتجاوز التاريخ الذي يبلغ فيه القاصر سن الرشد المدني . وهذا كقاعدة عامة.

أما استثناء للقاعدة العامة، فإن المادة 445 من (ق.ا.ج) تنص على أنه يجوز لجهة الحكم بصفة استثنائية بالنسبة للأحداث البالغين من العمر، أكثر من ثلاثة عشرة سنة أن تستبدل أوتستكمل التدابير المنصوص عليها في المادة 444 بعقوبة الغرامة أو الحبس المنصوص عليها في المادة 50 من (ق.ع)، إذا ما رأيت ذلك ضرورياً نظراً للظروف أولشخصية المجرم الحدث، على أن يكون ذلك بقرار توضع فيه الأسباب الخاصة بهذه النقطة.

وهذا ما توضحه المادة 3/446 (ق.ع) من حيث أنه "يجوز وضع المجرم في سن الثالثة عشر إلى الثامنة عشر مؤقتا في مؤسسة عقابية إلا إذا كان هذا التدبير ضروريا، أو استحال أي إجراء آخر، وفي هذه الحالة يحجز الحدث بجناح خاص. فإذا لم يوجد ففي مكان خاص، ويخضع بقدر الإمكان لنظام الفرقة في الليل".

وهكذا يظهر من هذه الأحكام أن المشرع الجزائري، وضع قرينة بسيطة مفادها أن الحدث الذي يتراوح سنه بين 13 و18 سنة غير مسؤول جنائياً، وبالتالي أخضعه لمسؤولية اجتماعية . ولكن هذه القرينة يمكن استبعادها، خلافاً لما هو عليه الأمر بالنسبة للحدث دون الثالثة عشرة، فإذا قدر القاضي أن ظروف وشخصية الحدث تقتضى الحكم عليه بعقوبة جنائية، ذلك إذا رأى أن التدبير التربوي لا يجدي فيه نفعاً، فإنه يقضى بذلك، لكن بشروط:

- أن يكون اللجوء إلى العقوبة استثناء من الأصل العام، وهو تطبيق تدابير الحماية التربوية .

- ألا تستند المحكمة في ذلك إلى جسامه الفعل المترتب، بل إلى شخصية الحدث التي مازالت محدودة الخطورة، نظراً لقله خبرته في الحياة وعدم نضج نفسيته مع إمكانية إصلاحه بإتاحة الفرصة له لعودته إلى السلوك السليم ، وهذا ما يجعل للعقوبة دوراً تربوياً وأخلاقياً يستهدف إصلاح حال الحدث وتقويته.

الصورة الثانية: الأجهزة المختلفة المكلفة بالوقاية ومكافحة ظاهرة الجنوح؛

اقتصرت الاستراتيجية المتبعة في الدولة الجزائرية لمكافحة ظاهرة الجنوح بأنواعها المختلفة من الجانب الشكلي على طريقتين:

- استعمال القوة والضغط والقمع والمراقبة، وتقوم بهذه المهام أجهزة الأمن، الجمارك، الدرك الوطني، القضاء.

- القيام بعمليات تحسينية مناسبة، أكثر منها عمل دائم منتظم مبنى على استراتيجية عقلانية طويلة المدى.

- القيام بالعلاج في المراكز المختصة بذلك بالنسبة للجناحين متعاطي المخدرات (مصالح مختصة أو في مراكز الطب العقلي).

ما يلاحظ على السياسة الدفاعية للجزائر في ما يخص ظاهرة الجنوح أنها تتقارب في ما يخص المعطيات القانونية مع السياسة الفرنسية والدول الغربية الأخرى . ولكنها تظهر عجزاً كبيراً من جانب تطوير أشكال جديدة من العقاب تتلاءم مع تطور الظاهرة الجناحية من جهة، ونقصاً مهولاً فيما يخص تجنيد والتنسيق ما بين الهيئات الرسمية العاملة في الميدان . وهذا يوحي بأن الدولة الجزائرية يظهر أنها مازالت لا تعطي الأهمية الكافية لرصد نمو الظاهرة الجناحية كما (الجانب الإحصائي الدقيق)، وكيفاً (تنوع التجاوزات الجناحية وكيفية معالجة ذلك).

كما يظهر أن الظاهرة لا تشارك في التصدي إليها الهيئات المدنية الأخرى بالكفاية المطلوبة نفسها كـ (الجمعيات المدنية، وجهاز التربية، وجهاز الشبيبة والرياضة، والجهاز الصحي : الذي أسس مركزين وطنيين لعلاج تعاطي المخدرات، وظهور اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات والإدمان 1992 CNLDT، والتي تكونت - بموجب مرسوم ١٥١ / ٩٢ - من عديد من الوزارات التي لها علاقة مباشرة بميدان الشباب كوزارة الصحة العمومية، وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة الخارجية، وزارة العمل، وزارة الشؤون الدينية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وزارة الشبيبة والرياضة، وزارة الفلاحة، المعهد الوطني للصحة العمومية، الدرك الوطني، المديرية العامة للأمن الوطني، والجمعيات الوطنية المختصة بمكافحة الظاهرة) والمساجد... الخ.

ذلك أنه يظهر إذا بدا أن القوانين والأجهزة المختلفة المنبثقة عن ذلك تتقارب في شكلها مع التجربة الفرنسية وبقية التجارب العالمية الأخرى.. إلا أنه يظهر كذلك أنه لا وجود لإستراتيجية، تنسق بين الإمكانيات المتاحة والجهود المبذولة للتصدي للظاهرة بكل فعالية وجدية.

11. تعليق:

إن إستراتيجيات معاملة الجانح التي اطلعنا عليها أعطتنا صورة ولو بسيطة وسريعة عن التطور الذى وصل إليه العالم فى ميدان الوقاية والعلاج، وأن هناك تجارب تعتبر رائدة فى مكافحة الظاهرة كالتجربة الفرنسية مثلا .

إن اهتمام كل الجهات الرسمية مضاف إليها عمل الجمعيات الخاصة (المجتمع المدنى)، والتنسيق بين جهودها لمتابعة الظاهرة لهو عمل مهم . وتزداد أهميته إذا كانت هذه المتابعة تعتمد على المعطيات الإحصائية الحقيقية . وأخذ الحالات عند الوقاية والعلاج على أنها متفردة، وعدم التعميم فى المعاملة العقابية، والمتابعة المتواصلة لأسر الجانحين مكان ظهور البؤر الجناحية .. إلخ .

إن الظاهرة ما انفكت تتطور بتطور متطلبات الحياة (التبادل المعلوماتى السريع، والتغير البرقى فى البيئة المحيطة، .. إلخ)، فإن ظهرت صور من المعاملات والإجراءات الحديثة اتجاها الجانح، ففى المقابل ظهر نقصان فى الأداء التربوى بمفهوم التطبيع الاجتماعى للأسرة .. البنية الأساسية التسيبية فى ظهور البنية النفسية والاجتماعية والمعرفية لدى الطفل، التى تنعكس آثارها على شكل سلوكيات يومية، يؤدها الفرد فى بيئته لمعايشة الآخرين والتساكن معهم .

إن استبدال دور الأسرة فى التربية والمتابعة والإشراف ومنح الحنان ورسم مستقبل الطفل، ومنحه إلى هيئات مختلفة لهو تغيير فى الطبيعة البشرية، وتبديل فى نظام الأسرة وتحويل لأهدافها؛ فمهما كانت الأنظمة المقترحة للوقاية والعلاج، سيبقى نظام الأسرة النظام الطبيعى الذى يمنح كل شئ للطفل حسب حاجاته الحقيقية . وتبقى النظم المقترحة ما هى إلا وسيلة يجب أن تعزز نظام الأسرة فقط .

لذلك نظن أن إدخال الأسرة فى إستراتيجية التصدى لظاهرة الجنوح بجانب العناصر الأخرى، التى لها علاقة مباشرة وغير مباشرة أمر مهم؛ إذ يدعم لدى أفرادها عمليات التربية والإشراف والمتابعة، وكيفية المعاملة اليومية، والإطلاع على الجوالعلائقى السائد بين أفرادها، والاهتمام بها اقتصادياً واجتماعياً وصحياً كأفراد من جهة وكبنية متكاملة من جهة أخرى، على أن تحس بأنها المسؤول الأول والشريك فى التقليل من الظاهرة .

المراجع

أولاً. المراجع العربية

- 1 - إبراهيم عبد الله عبد المجيد محمد نبيل، 1994، " العدوانية وعلاقتها بموضوع الضبط وتقدير الذات"، مجلة علم النفس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، العدد3، القاهرة، مصر.
- 2 - إبراهيم طيبي، 1990، أثر مشكلات المراهقين فى التحصيل الدراسى، معهد علم النفس وعلوم التربية، جامعة الجزائر، الجزائر .
- 3 - أحمد عكاشة، 1989، الطب النفسى المعاصر، ط8، الأنقلو مصرية، القاهرة .
- 4 - السون، 1978، ترجمة عبد الحافظ ليلى عبد الحميد، مقياس تقدير الذات للصغار والكبار، جامعة أسيوط، دار النهضة العربية، مصر .
- 5 - أمل معروف، 1972، أثر بعض العوامل الاجتماعية الاقتصادية فى تنشئة الطفل من الميلاد إلى الخامسة، بغداد، العراق .
- 6 - أسامة أبو سريع، 1993، تعاطى المخدرات، فى: زين الدين العابدين درويش وآخرين، علم النفس الاجتماعى، مطابع زمزم، القاهرة .
- 7 - أى جبرى فيرز / د.ت، نظرية التعلم الاجتماعى، دار القلم الكويت .
- 8 - باترسون، س، هـ، 1990، نظريات الإرشاد والعلاج النفسى، ترجمة د/ أحمد عبدالعزيز الفقى، دار القلم، الكويت .
- 9/ بشير الرشيدي و طلعت منصور، 2000، الاضطرابات النفسية فى الطفولة والمراهقة، سلسلة تشخيص الاضطرابات النفسية، المجلد الثامن، مكتبة الإنماء الاجتماعية، الكويت.
- 10 - جابر عبد الحميد جابر، 1990، نظريات الشخصية، دار النهضة العربية، القاهرة.
- 11 - جورج غازادى وآخرون، 1986، نظريات التعلم، ترجمة على حسين حجاج، وعطية محمود هنا، ج2، عدد108، المكتب الوطنى للثقافة والفنون والآداب، الكويت .
- 12 - جلال ثروت، 1983، الظاهرة الإجرامية، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- 13 - جابر عبد الحميد جابر و علاء الدين كفافى، 1988، معجم علم النفس والطب النفسى، 8 مجلدات ن دار النهضة العربية، القاهرة .
- 14 - حسن الجو خدار، 1980، قانون الأحداث الجانحين، المطبعة الجديدة، دمشق.
- 15 - حامد عبد السلام زهران، 1977، الصحة النفسية، ط2، عالم الكتب، القاهرة.

- 16 - حافظ نبيل عبد الفتاح و قاسم نادر فتحى، 1993، مقياس عين شمس، أشكال السلوك العدوانى لدى الأطفال، مكتبة الأنقلو مصرية، القاهرة .
- 17 - حسين عبد الفتاح، 2000، تشكل هوية الأنا لدى الأحداث الجانحين، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، عدد خاص، المجلد 15، السنة 15، ص ص 183-246.
- 18 - خضير سعود، 1986، المرشد التربوى لمعلمات رياض الأطفال، مكتبة التربية لدول الخليج العربى .
- 19 - خورى توما جورج، 1986، علم النفس التربوى، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، لبنان.
- 20 - خيرى خليل الجميلى، 1998، السلوك الانحرافى فى إطار التخلف والتقدم، المكتب الجامعى الحديث، الإسكندرية .
- 21 - رؤوف عبيد، 1981، أصول علمى الإجرام والعقاب، ط5، دار الفكر، مصر
- 22 - رتشارد سوين، 1988، علم الأمراض النفسية والعقلية، ترجمة أحمد عبد العزيز سلامة، مكتبة الفلاح، الكويت .
- 23 - رزق إبراهيم سند، 1990، قراءات فى علم النفس الجنائى، دار النهضة العربية، بيروت.
- 24 - رمضان توفيق محمد قديح، 1992، مفهوم الذهانى عن ذاته وعن الآخر، معهد علم النفس وعلوم التربية، جامعة الجزائر، الجزائر .
- 25 - سعد المغربى، 1960، انحراف الصغار، دار المعارف، مصر .
- 26 - سعد جلال، 1985، المرجع فى علم النفس، مكتبة المعارف الحديثة، الإسكندرية، دار الفكر العربى، القاهرة .
- 27 - سعد نمر، 1994، فى سيكولوجية العدوان، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت .
- 28 - سعدية محمد بهادر، 1980، سيكولوجية المراهقة، دار البحوث العلمية، الكويت .
- 29 - سهير كامل احمد، 1998، دراسات فى سيكولوجية الطفولة، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر .
- 30 - سيد محمد غنيم، د.ت، سيكولوجية الشخصية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر .
- 31 - شقيق فلاح حسان، 1989، أساسيات علم النفس التطورى، دار الجليل، مكتبة الرائد العلمية، الأردن .

- 32 - صبحى نجم، 1988 المدخل إلى علم الإجرام والعقاب، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر .
- 33 - طه أبو الخير، د.ت، انحراف الأحداث، دار المعارف، الإسكندرية، مصر .
- 34 - عابد عبد الله النضيمى، 1996، نمو الأنا فى الطفولة " دراسة تحليلية " مجلة البحث فى التربية وعلم النفس، العدد الثالث، المجلد التاسع، ص ص 56 - 84 .
- 35 - عبد الرحمن سيد سليمان، 1993، مفهوم السواء النفسى بين الصحة النفسية والآثار المرئية، النهضة العربية، القاهرة، مصر .
- 36 - عبد الرحمن سى موسى، رضوان زقار، 2002، الصدمة والحداد عند الطفل والمراهق، نظرة الاختبارات الإسقاطية، جمعية علم النفس للجزائر العاصمة، الجزائر .
- 37 - عبد المجيد منصور، 1989، السلوك الإجرامى واتجاهات وتصنيف السلوك الإجرامى، الرياض .
- 38 - عبد الباسط الجمل، 2001، الجينوم والهندسة الوراثية، دار الفكر العربى، القاهرة .
- 39 - عثمان سيد خيرى، 1970، المرشد التربوى لمعلمات رياض الأطفال، دول الخليج العربية .
- 40 - علاء الدين كفافى، 1998، التنشئة الودية والأمراض النفسية، هجر للطباعة والنشر، مصر .
- 41 - علاء الدين كفافى، 1999، الإرشاد النفسى الأسرى، دار الفكر العربى، القاهرة
- 42 - عدنان الدورى، 1985، جناح الأحداث، دار السلاسل، الكويت .
- 43 - على جمسادى، 1976، الإجراءات الجنائية فى جنوح الأحداث ومحاكمتهم، جامعة الجزائر، الجزائر .
- 44 - فتحى مصطفى الزيات، 1995، الأسس المعرفية للتكوين العقلى وتجهيز المعلومات، الوفاء للطباعة والنشر، مصر .
- 45 - فرج أحمد فرج، 1976، الظواهر العدوانية لدى الجانحين، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر .
- 46 - كمال الدسوقى، 1974، الطب العقلى والنفسى، دار النهضة العربية، بسيروت .
- 47 - كورنيلوس، جى هولوند واكبر كوساسى، د.ت، نظرية التعلم الاجتماعى، ترجمة على حسن حجاج، عطية محمود هنا، دار القلم للنشر والتوزيع، الكويت .
- 48 - لويس كامل مليكة، 1994، العلاج السلوكى وتعديل السلوك، ط2، دون دار نشر .
- 49 - ليلى كرم الدين، 1982، الانتقال من مرحلة العمليات العيانية إلى مرحلة العمليات الشكلية، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر .

- 50 - مارك أنسال، د.ت، ترجمة حسن علام، الدفاع الاجتماعي الجديد، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر .
- 51 - محمد عبد القادر قواسمية، 1992، جنوح الأحداث في التشريع الجزائري، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر .
- 52 - محمد شحاتة ربيع وآخرون، 1994، علم النفس الجنائي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة
- 53 - محمد جميل منصور و فاروق عبد السلام، 1980، النمو من الطفولة والمراهقة، دار نهامة حدة، المملكة العربية السعودية .
- 54 - محمود حمودة، 199، النفس أسرارها وأمراضها، ط2، مكتبة الفجالة، القاهرة.
- 55 - مصطفى حجازي، 1981، الأحداث الجانحون، دار الطليعة، بيروت .
- 56 - موسى كمال ابراهيم، 1985، سيكولوجية العدوان، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 13، العدد2، الكويت .
- 57 - ناجي محمد هلال، 2002، الاتجاهات النظرية المنهجية الحديثة في دراسة الانحراف الاجتماعي، أكاديمية نايف العربية للعلوم، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، السنة 17، العدد 33، ص ص 235-321 .
- 58 - نظير فرج مينا ، ١٩٨٥، الموجز في علمي الإجرام والعقاب، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، الجزائر .
- 59 - نورة صاغي، 1994، اختبار صلاحية بعض أدوات التقدير السايكولوجي في تشخيص الفصام، معهد علم النفس وعلوم التربية، جامعة الجزائر، الجزائر.
- 60 - نعيم الرفاعي، 1989، الصحة النفسية، ط2، جامعة دمشق، دمشق .
- 61 - هاري ويلز، 1978، بافلوف وفرويد، ترجمة شوقي جلال، ج2، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة .
- 62 - هبة القشيشي، 1999، بعض المتغيرات الشخصية المتعلقة بالإساءة للطفل، دراسة مقارنة، في مؤتمر الخدمة النفسية والتنمية، كلية العلوم الاجتماعية جامعة الكويت
- 63 - هول .: و لندزي، د.ت، نظريات الشخصية، ترجمة فرج أحمد فرج، قدرى محمود حفنى، لطفى محمد فطيم، دار الفكر العربي، مصر .
- 64 - هرمز صباح هنا، إبراهيم يوسف هنا، 1988، علم النفس التكويني، مديرية الكتب للطباعة والنشر، العراق .
- 65 - وزارة العدل، 1971-1980، نشرة الإحصائيات العقابية، المديرية العامة لإعادة التربية، الجزائر.

ثانيا. المراجع الأجنبية:

- 1- Aebi M. 1997, Famille dissociée et criminalités, le cas suisse ,In bulletin de criminologie ,23,1,pp53-80
- 2- Americain psychiatric association , D.S.M IV,1995, Manuel diagnostique des troubles mentaux , Version international , Washington D.C,
- 3- Americain psychiatric association : MINI- D.S.M.IV,1996 Traduction Francaise , Guelfi *et al* , Masson, Paris
- 4- Areiti S, 1968, The present status of psychiatric theory , Anover J,psychiat, 124, 1930-1939
- 5- Autoos G, 1979, Familles transaction delectogenes ; Annales de vauresson N spécial : Le travail avec les familles marginares , pp377-412
- 6-Bourguignon D ; Rallu J.L , Thery I, 1985, Du divorce et des enants , cahier N_111, P.U.F, I.N.E.D , Paris
- 7-Brengard,D1966,Conséquences cliniques des violences précises, Néronne,4,2,pp33-38
- 8- Barudy .G, 1988, L'épistémologie systémique: une possibilité de regard alternatif sur la maltraitance infantile, Bulletin trimestrielle de L_LEM,7,pp19-34
- 9- Bergeret .J Fain M, 1981, Le psychanalyste à l' écoute du toxicomane, DONOD, PARIS .
- 10-Bown.M,1994, Family therapy, In clinical practice, Jeson Aronson, INCNJ.
- 11- Bandura .A , 1986, L'apprentissage social Tr, Jeain A Rondel Mordger Bruwelles, Belgique.
- 12- Choquet.M, Ledous.S, 1994, Adolescents, Enquête Nationale, Les 'ditions INSERM. Paris.
- 13- Croninger. Cr, 1987, A systématique method of clinical description and classification of personality variants, Archives of Psychiatry,26,pp 573-588.
- 14- Croniger .CR, Civgason.S, Bohman M, 1988,Childhood personality

- predict alcohol abuse, In young adults alcoholics, In . Clinical and Experimental Research, 12. pp 494- 505.
- 15- Coleman J. 1980. Friendship and the peer group. In adolescence, Londres New York, Methneu.
- 16- Christian Savard, 1989. les multiples facettes de la relation thérapeutique. Bulletin de L-APCFO. Vol 24, N1. Actes du 8^{eme} congrés
- 17- Daniel Baril. 2001, Forum. Université de Montréal, volume 35. No 25, .
- 18- Deumo D : 1993, The relentless search for effects of divorce on children, gang new trails or trumbling down the beaten path ?. Journal of marriage and the family, 55, 1,pp 42-55
- 19- Deurillon J, 1996. L'enfant et ses partenaires dans la famille contemporaine, In- Levalle D; Martin C, Familles et politique social, Dix questions sur le lien familial contemporain, pp 71-100
- 20- Demon J 1995, Des hommes en trop, Essai sur le vagabondage et la mendicité, Editions de l_aube, paris
- 21- Erickson E.H, 1968. Adolescence et crise de l'identité. Flammarion, Paris. 1980
- 22- Flavell J.H, 1970, Development studies of mediated memory. In H.W Resse & L.P Lipsitt, Ed. advances in child development and behavior, vol5. pp 135-148
- 23- Gottfredson M, Hirschi T, 1990, A general theory of crime, Standford University Press, USA
- 24- Gérard poussin, 1999, La fonction parentale, 2eme ed, DUNOD, Paris
- 25- Gilbert Diatkine, 2001, Violence culture et psychanalyse, SEMTIUS, UNICEF. EDI SARP
- 26- Guerra N.G & salby R.G. 1988. Cognitive mediators of aggression, In adolescent offenders, am assessment developmental Psychology, 24. 580-588
- 27- Guyton. A.C,1976, Text Book of medical Physiology, Philadelphia, W.B, Saunders, p125

- 28- Hirschi T, 1969, causes of delinquency, Berkeley, Los Angeles and London, University California press.
- 29- Heurye-r, 1952, Introduction à la psychiatrie infantile, PUF, PARIS
- 30- Inhelder B, Piaget J, 1955, De la logique de l'enfant à la logique de l'adolescent Paris
- 31- Irène Laroche, 1998, Les composantes psychologiques et comportementales parentales associées à la psychothérapie de jeune contrevenant violent, département de psychologie, Université Montréal, Canada
- 32- Jean Michel plot. 1979. Mélanie Klein, DUNOD, PARIS
- 33- Kachroo G, 1992, children, violence and law, Dissertation Abstracts International, 30(4), 1109.
- 34- Kate F, 1945, The formation of emotional characters, In the psychoanalytic study of child vol 1, pp 196-197
- 35- Loeber R, Stouthamer Loeber M; Family factors as conducts and predictors of Juvenile conduct problems and delinquency, In Tour M, Morris N; eds Craie and justice, an annual review of reserch, vol7, 1986, pp 29-50
- 36- Leblanc M, 1988. Changement sociaux et rôle de la famille dans l'explication de la conduite délinquante des adolescents, Annales de Vaucresson, 28, 1, pp 159-187
- 37- Lemay M, 1980, Aspects psychopathologiques de la délinquance juvénile, Bulletin psychologique, vol 83, 36, No 359
- 38- Henri-Lehalle, 1995, Psychologie des adolescents, 4emeed, PUF, PARIS.
- 39- Hofer, M.A, 1994. Early relationships as regulations of infant physiology and behavior, Acta Padiat. Supp,397, pp,9-18.
- 39- Laing R, 1956 b, Mystification ; confusion and conflict, In intensive family therapy, Harper, USA
- 40- Lernaie J.G, 1989, Famille, amour, flic, Paidos, Paris
- 41- Lagache, 1951, psychocriminologie, Acte du 11^{eme} congrès international de criminologie, Tome 1, Puf, Paris

- 42- Marc Ancel, 1981, La défense sociale nouvelle, 2emeed, édition Cugas, Paris
- 43- Muccheilli L 1998, L_impossible connaissance statistique de la délinquance, Panoramiques, N.Special (Etre flic aujourd_hui) 33, pp37-41
- 44- Muccheilli L, 2001, Transformation de la famille et délinquance juvénile, problèmes politiques et sociaux, ed, La documentation Française, Paris
- 45- Muccheilli L, 2000, Familles et délinquances, In Bilan pluridisciplinaire des recherches francophones et anglophones, CESDP, CNRS, Paris
- 46- Mc cord J, 1982, A longitudinal study of the link between broken homes and criminality, In Gunns. Farington D, eds, Abnormal offenders delenquency and criminal justice system, New York. Wiley, pp113-128
- 47- Malweka payré, 1973, Délinquance juvénile. Famille école et société, Vaucresson, CFRES, PARIS
- 48- Murray Thomas, Claudine Michel, 1974, Théorie de développement de l'enfant, DEBACK, Paris
- 49- Merton R. 1965, Eléments de théories et de méthode sociologique, 2eme ed, édition, Paris
- 50- Masters R, E. Robenson C, 1990, Inside criminology, New Jersey Printice-hall, Englewood Cliffs.
- 51- Mazet PH, Houzel D, psychiatrie de l'enfant et de l'adolescent, éditions Maloine, Paris.
- 52- Michel Born, Dysfonctionnements sociaux, In Jean A Rondel, Introduction à la psychologie scientifique, LABOR.
- 53- Netzel MT, 1979, Crime and its modification : A social Learning perspective, New York, Pergamon Press.
- 54- Neglcy K, & John D, 1952, The challenge of delenquency. New York, Prentice Hall, Printing.
- 55- Osofsky J, Eberhart, Wright A, Ware L, Hann D. 1993, Les enfants

- des mères adolescentes, un groupe à risque du point de vue psychopathologique, psychiatrie de l'enfant. 36, 1, pp 253-287.
- 56- Patterson GR, & Soutthamer-Loeber M, 1984, The correlation of family management practices and delinquency, child development, 55, 1299-1307.
- 57- Robert PH, 1999, Le citoyen, le crime, l'état, Genève.
- 58- Roy H, 1996, La peur des banlieue, presse de la FNSD, Paris.
- 59- Rosenhan & Sligman, 1984, Abnormal Psychologie, Nortan & Company, Company.
- 60- Rouyer M, Drouet M, 1986, L'enfant violenté. Pojdos, Le centurion.
- 61- Robert K. Cohen, 1955, Delinquent boys, the culture of gang, New York.
- 62- Roselto Vincent, 1953, Contribution à l'étude des actions Antisociales chez l'adolescent, Université d-Alger, Algérie.
- 63- Rodrigeuz- Tomé, Bernatd F, 1987, Les perspectives temporelle l'adolescence, Paris.
- 64- Redelf F, & Winemann B, 1964, L'enfant agressif. ed, Fleurison, Paris.
- 65- Seling, 1956, Traité de criminologie, Puf, Paris.
- 66- Sellosse J, 1978, La délinquance à l'adolescence appelle, essai ou erreur ! Revue de Neuropsychiatrie infantile, 26, pp 503-511.
- 67- Sellosse, J, 1961, Familles dites asociales et délinquance juvénile, In familles inadapées et relations humaines ,Paris.
- 68- Sarron CM, Veral L, 1995, L'entretien en thérapie comportementale et cognitive, DUNOD, Paris.
- 69- Trempley R, 2000, The development of physical aggression during childhood and the prediction of later dangerous. In Pinard *et al*, clinica assesment of dangerousness, London, Cambridge University Press, pp112-198.
- 70- Thrasher FM, 1927, The gang, the University of Chicago Press, pp 58-76.
- 71- Valenznéla A , Tramplay R, Sancier JF, 1992, Le contrat physique

- dans l'interaction chez les familles ayant des garçons agressifs, In *Enfance* 46, 4, pp 417-434.
- 72- Wievorka M. 1999, violence en France. Seuil. PARIS.
- 73- Widlocher D. 1978, La question du normal et de pathologique l'adolescence. *Revus de neuropsychiatrie infantile* 26, pp 5533-537.
- 74- Wells L Rankin H, 1991, Families and delinquency : a meta-analysis of the impact of broken homes, social problems, 38, 1, pp1-39.
- 75- Wilson H. 1980, Parentalsupervision: a neglected aspect of delinquency, *The British journal of criminology*. 20, 3, pp 203-235.
- 76- Winkle.E.V 2000, The Toxic Mind : The biology of Mental illness and violence, *Medical hypotheses*, 55(4). pp 356-368.
- 77- World Health Organization, 1981. *Lesion of psychiatric and mental health terms*, Geneva.